إسماعيل يعلن ضمان العملة الأجنبية في المشروع

«البترول الكويتية العالمية»: إنهاء جميع المسائل العالقة حول مشروع مصفاة فيتنام

■ المشروع مازال في مراحله الأولى وشرعنا في دراسة الجدوى

■ نأمل أن نصبح قادرين على الأنتهاء من النتائج الفنية في الربع الأول

حسين إسماعيل

«فيتنام» - «كونا» قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل انه تم حل جميع المسائل العالقة مع الحكومة الفيتنامية ومن ضمنها ضمان العملة الاجنبية في مشروع المصفاة في فيتنام.

واعرب اسماعيل في تصريح لـ «كونا» عن شكره للحكومة الفيتنامية لما ابدته من التزام تجاه المصفاة ومشروع البتروكيماويات وذلك من خلال دعمها للمتطلبات الاساسية من المقرضين المشتركين ومن رعاة المشروع.

ويقوم رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بزيارة لفيتنام برفقة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي حيث وقعت شركة البترول الكويتية العالمية «كيه.بي.آي» وشركاؤها مع كونسورتيوم دولي اسس عقد الهندسة والتوريد والانشاء لمجمع يضم مصفاة تفطية ومجمعا للبتروكيماويات شمال فيتنام بقيمة تسعة مليارات دولار.

ومن المقرر اقامة مجمع «ني سون» للتكرير والبتروكيماويات على بعد 180 كيلومترا جنوب هانوي عاصمة فيتنام بحيث تبدأ عمليات الانتاج به عام 2017 بقدرة تكرير اجمالية تبلغ 200 الف برميل يوميا مع امكانية مضاعفة القدرة الانتاجية خلال المرحلة الثانية من المشروع في حال كانت هناك حاجة لذلك وفقا لحجم الطلب اذ انه بالامكان زيادة حجم الانتاج ليصل الى الضعف ب 400 الف برميل.

وذكرت شركة البترول الكويتية العالمية ان الحكومة الفيتنامية قامت بتوفير العديد من التسهيلات للشركة وشركائها في المشروع مثل الاعفاء الضريبي على واردات النفط الخام للمصفاة والتعهد بشراء جميع المنتجات البترولية من المصفاة موضحا ان ذلك جزء من حزمة التسهيلات التي وفرتها الحكومة الفيتنامية.

وكانت شركة البترول الكويتية العالمية انشأت في عام 2008 مشاريع مشتركة مع شركة «بتروفيتنام» وشركة «ايديميتسو كوسان» اليابانية و«ميتسو كيميكال» وتعتبر هذه المصفاة هي الثانية في فيتنام والاولى بشراكة مع مستثمر اجنبي.

وتمتلك شركة البترول الكويتية العالمية وشركة «ايديميتسو كوسان» اليابانية حصصا متساوية بنسبة 1ر35 بالمئة لكل منهما من الشركة المشتركة التي تحمل اسم «ني سون لتكرير البترول والبتروكيماويات» في حين تمتلك شركة «بتروفيتنام» الحكومية نسبة 1ر25 في المئة بينما ستعود الحصة المتبقية والبالغة 7ر4 في المئة الى شركة «ميتسوي» اليابانية للكيماويات.

وكانت اجراءات اطلاق المشروع المشترك بدأت بالفعل عبر اجراءات القرض وترتيب التمويل المشترك مع البنوك الدولية والمحلية ووكالات ائتمان التصدير والوكالة متعددة الاطراف مع توقع الانتهاء من التوثيق المالي في غضون اربعة اشهر.

وكان اسماعيل قد ذكر انه سيتم اتخاذ القرار الاستثماري النهائي حيث سيتلقى المشروع ما يصل الى خمسة مليارات دولار من تلك الاسواق فيتنام وللتصدير والتي تمتلك شركة البترول الكويتية والشركاء الاخرين حق بيعها.

ويأتي مشروع فيتنام في الوقت الذي تواصل الكويت استثماراتها في الصين ومن ضمنها التخطيط لبناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في مقاطعة غواندونغ بسعة تكرير تبلغ 300 الف برميل يوميا.

وقال اسماعيل ان بناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات متكامل مع التسويق هناك هو جزء من استراتيجية التوسع لمؤسسة البترول الكويتية مسلطا الضوء على الحاجة الى المضي قدما في المشروع. واضاف «نحن نعمل عن كلب مع شركائنا الصينيين وشريكنا الاجنبي شركة «توتال» الفرنسية للتوصل الى اتفاق مع الجانب الصيني على انشاء مجمع متكامل» مشيرا الى ان الربح من جزء البتروكيماويات لا يمكن فصله عن الجزء من المصفاة.

وبسؤاله عن مشروع الشراكة الجديد مع شركة «اس كي» الكورية الجنوبية للطاقة لتطوير مصفاة ومجمع للبتروكيماويات في اندونيسيا والذي صمم لتكرير النفط الكويتي الخام بسعة 300 الف برميل يوميا قال اسماعيل ان المشروع مازال في مراحله الاولى.

واوضح اسماعيل «لقد شرعنا في دراسة جدوى المشروع ونأمل ان نصبح قادرين في نهاية الربع الأول على الحصول على نتائج من فريقنا الفني والتي سندرسها ونتخذ قرارا بشأنها...»

بكلفة 9 مليارات دولار في توسعة أعمال الشركة في آسيا

رئيس «أيديميتسو» يؤكد أهمية المشاركة مع الكويت وفيتنام في مصفاة «نغي سون»

كازوهيسا ناكانو

«كونا» اكد رئيس شركة ايديميتسو اليابانية للتكرير اهمية المشاركة في مشروع المصفاة المشترك مع الكويت وفيتنام بتكلفة 9 مليارات دولار في توسعة اعمال الشركة في آسيا.

وقال رئيس الشركة كازوهيسا ناكانو في تصريح لـ«كونا» امس بمناسبة توقيع عقد تصميم وانشاء مشروع مصفاة «نغي سون» للبتروكيماويات في فيتنام ان تأسيس اعمال تجارية في فيتنام مهم استراتيجيا حيث من المتوقع ان يصبح قاعدة لدول عديدة مثل لاوس وكمبوديا وميانمار. وبين انه في وجه تعاقدات السوق المحلية «سنركز بشكل متزايد على عملياتنا في الخارج وخاصة في الاقتصادات الاسيوية سريعة النمو».

وتشترك الشركة اليابانية مع شركة البترول الكويتية العالمية وشركة بيتروفيتنام وشركة ميتسو العالمية للكيماويات لانشاء مصفاة ومجمع بتروكيماويات على مستوى عالمي في ثاني هوا في فيتنام على بعد 180 كيلومترا جنوب هانوي العاصمة بحيث تبدأ عمليات الانتاج به عام 2017 بقدرة تكرير اجمالية تبلغ 200 الف برميل يوميا قال اسماعيل ان المشروع مازال في مراحله الاولى.

واوضح اسماعيل «لقد شرعنا في دراسة جدوى المشروع ونأمل ان نصبح قادرين في نهاية الربع الأول على الحصول على نتائج من فريقنا الفني والتي سندرسها ونتخذ قرارا بشأنها...»

انتاج تصل الى 120 الف برميل يوميا غرب اليابان في مارس 2014 لمواجهة تراجع الطلب المحلي على النفط.

وقال ناكانو من الآثار المترتبة على التأخير في تاريخ انجاز مصفاة طوكيامو الذي كان مقررا في الاصل في عام 2014 مبينا ان تكلفة البناء ارتفعت في مقابل التحرك التصاعدي لأسعار النفط الخام خلال السنوات الاخيرة لذلك لايوجد اي اثر يترتب على التأخير في الاداء العام للمشروع.

وكانت شركة البترول الكويتية العالمية انشأت في عام 2008 مشاريع مشتركة مع شركة «بتروفيتنام» وشركة «ايديميتسو كوسان» اليابانية و«ميتسو كيميكال» وتعتبر هذه المصفاة هي الثانية في فيتنام والاولى بشراكة مع مستثمر اجنبي. وتمتلك شركة البترول الكويتية العالمية وشركة «ايديميتسو كوسان» اليابانية حصصا متساوية بنسبة 1. 35 في المئة لكل منهما من الشركة المشتركة التي تحمل اسم «ني سون لتكرير البترول والبتروكيماويات» في حين تمتلك شركة «بتروفيتنام» الحكومية نسبة 1. 25 بالمئة بينما ستعود الحصة المتبقية والبالغة 7. 4 بالمئة الى شركة «ميتسوي» اليابانية للكيماويات.

جاكوبسن: على الاتحاد الأوروبي تحفيز الاقتصاد الجزئي

سيقوم ستين جاكوبسن، كبير الاقتصاديين في ساكسو بنك اي اس، أخصائي الاستثمار والتداول في الأصول المتعددة عن طريق الانترنت، بزيارة دبي للإعلان عن النظرة المستقبلية للربع الأول ومجموعته السنوية من التنبؤات السبعة العشرة لعام 2013، حيث سيناقش السيد جاكوبسن الوضع الراهن للسوق والنظرة المستقبلية للبنك خلال الربع الأول من 2013 مع المستثمرين ووسائل الإعلام في ساكسو بنك «دبي» ليمتد، الكائن في مركز دبي المالي العالمي.

ستين جاكوبسن

ويقول جاكوبسن: «لا بد للصين من تغيير نموذج العمل الذي تتبناه وان تنتقل من كونها الاقتصاد الناشئ الأكبر على مستوى العالم لتكون القوة العظمى المتقدمة بشكل كامل. والتغييرات الأكثر اهمية التي يجب إجراؤها هي زيادة المنافسة والحد من الفساد وتطوير أسواق رأسمالية محلية وتوسيع برنامج الرفاه الاجتماعي وخاصة الرعاية الصحية».

يعتبر ستين جاكوبسن ضيفاً دائم الحضور في محطة سي ان بي سي بلومبيرغ وغيرها من الشبكات، ولديه اكثر من 20 عاما من الخبرة في مجالات التداول بالحقوق المسجلة والاستثمار البديل. أصبح عام 1997 الرئيس العالمي للتداول والفوركس وعقود الخيارات في كريستيانا «التي تعرف الآن باسم نوردیا» في نيويورك.

«سابك» تعزز قدراتها في الابتكار بافتتاح 4 مراكز تقنية جديدة خلال 2013

تستعد الشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك» لإطلاق أربعة مراكز جديدة للتقنية والابتكار في العام 2013، اثنان في المملكة، وواحد في الهند، وآخر في الصين، ليصل بذلك إجمالي عدد مراكز الأبحاث والتقنية والتطبيقات التابعة للشركة 18 مركزاً حول العالم. تمثل المراكز الأربعة الجديدة استثمارا استراتيجيا تبلغ قيمته حوالي نصف مليار دولار أمريكي، وتهدف الشركة من خلالها إلى تحسين مستوى الأبحاث التقنية والتطبيقات والحلول الابتكارية بشكل مستمر، فضلا عن تلبية احتياجات السوق المتطورة، والتعامل مع العديد من قضايا ومتطلبات الاستدامة.

وتعقيباً على هذه الخطوة، قال المهندس محمد بن حمد الماضي، نائب رئيس مجلس إدارة «سابك» الرئيس التنفيذي: «إن مواصلة الاستثمار في التقنية والابتكار يتيح لنا أن نسير قدما نحو تلبية الاحتياجات الخاصة للزبائن والمجتمعات التي نعمل بها. وستعزز هذه المرافق الأربعة الجديدة القدرات التقنية لمراكز الشركة حول العالم، ما يسهم في تطوير تقنيات جديدة، وتحسين إجراءات التصنيع، وخلق بيئة مستدامة لمجتمعاتنا».

وبالنسبة للمملكة فإن المركزين اللذين سيتم افتتاحهما خلال العام الحالي هما: مركز «سابك» للأبحاث والابتكار في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية «كاوست» في مدينة ثول غرب جدة، ومركز «سابك» لتطوير التطبيقات البلاستيكية في وادي التقنية بجامعة الملك سعود بالرياض.

مركز سابك لتطوير التطبيقات البلاستيكية بجامعة الملك سعود بالرياض

عن دور مركز «سابك» للأبحاث والابتكار المقرر افتتاحه في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية أبريل المقبل، قال ارنستو أوشيلو، نائب الرئيس التنفيذي للتقنية والابتكار في شركة «سابك»: «سيعمل هذا المركز، على تبادل الخبرات والمعارف بين الباحثين في الشركة وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وتسهيل الوصول إلى الكوادر التقنية الجديدة. كما سيقوم بدمج الخبرات الأكاديمية والعملية، والاستفادة من الاختراعات الجديدة الناتجة عن الأبحاث الأكاديمية، وتبني المواهب والأفكار الجديدة».

وفيما يتعلق بمركز «سابك» لتطوير التطبيقات البلاستيكية، المقرر تدشينه في الربع الثاني من هذا العام، قال أوشيلو إنه يهدف إلى تطوير تطبيقات ومنتجات جديدة لدعم نمو أعمال «سابك». ويفضل إنشائه في وادي الرياض للتقنية بمقر جامعة الملك سعود، فإن المركز سيمكن «سابك» من تعزيز الروابط بين أوساط البحث الأكاديمية ومجتمعات الأبحاث الصناعية، وسيكون مركزاً للتميز فيما يخص صناعات السيارات، والتغليف، والبناء، والمنتجات الاستهلاكية، واللوحات الدعائية، والمركبات.

كما سيعمل المركز بشكل وثيق مع مراكز «سابك» الأخرى للتقنية والابتكار، لتحقيق أهداف محددة، بما في ذلك تدريب الزبائن والموظفين. وسيمكن المملكة من دخول مجالات صناعية متقدمة، فضلاً عن دعم البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية. ويسهم المركز في تطوير تطبيقات بلاستيكية جديدة وتقديم الدعم التقني للزبائن المحليين والدوليين في مجالات متنوعة، بما في ذلك البوليمرات، واللدائن، والمنتجات المتخصصة. وأشار أوشيلو إلى أن المركزين سيوفران 150 فرصة عمل، وهو ما يتسق مع خطط «سابك» لدعم مجالات البحث والتقنية في المملكة. وفيما يخص مركز أبحاث بنجالور بالهند، فمن المقرر تدشينه في الربع الثاني من العام 2013م، وسوف يُعنى بتطوير التطبيقات والأبحاث الاستراتيجية للشركة، ويُركز في المقام الأول على مجالات بحثية متنوعة في الكيمياء، وعلوم المواد، وهندسة الإجراءات، وتقنيات التطبيقات والتحليل.

دول التعاون تسارع إلى تطوير مشاريع ماء وكهرباء جديدة

يدفع ارتفاع أسعار النفط والغاز وتزايد الحاجة المحلية إلى الكهرباء حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة استثماراتها في قطاع الماء والكهرباء، بالإضافة إلى مصادر الطاقة البديلة والآمنة.

من المتوقع أن تبلغ القدرة المركبة لمنشآت توليد الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي 170 ألف ميغاواط بحلول العام 2019 وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن ميد. وستبلغ تكلفة المنشآت الجديدة وحدها حوالي 66 مليار دولار، ويجب استثمار المبلغ عينه على الأقل في البنى التحتيّة لنقل الكهرباء وتوزيعها خلال السنوات الست المقبلة.

وبعد أن واجهت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي هذا الطلب الضخم، بدأت توظف الأموال في مشاريع الماء والكهرباء، وقد قاربت قيمة استثماراتها 25 مليار دولار في العام الماضي.

في عام 2012، تصدّرت المملكة العربيّة السعوديّة دول مجلس التعاون الخليجي مع عدد مشاريع بلغ 148 مشروعا في قطاع الماء والكهرباء، مستثمرة بذلك أكثر من 8 مليارات دولار، واحتلت الكويت المرتبة الثانية إذ بلغ عدد مشاريعها 68 مشروعا قدّرت قيمتها بـ 3 مليارات دولار. ثمّ تلتها الإمارات العربيّة المتحدة بعدد مشاريع بلغ 62 مشروعا فاقت قيمتها 3 مليار دولار بقليل، في حين بلغ عدد مشاريع عمان 49 مشروعا قدّرت قيمتها بـ 1.2 مليار دولار. تفتخر قطر بتنفيذها 35 مشروعا بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار. وعلى الرغم من أنّ مشاريع البحرين لا تتخطى 15 مشروعا، إلا أنّ القيمة الإجمالية لاستثمارها تقدّر بـ 7.3 مليارات دولار.

وفي هذا الإطار، قالت بيكي كرايمان، مديرة جوائز ميد وفعاليات ميد: «بما أنّ تزايد الاستثمارات في قطاع الماء والكهرباء يخلق فرصا جديدة للمقاولين ومطوّري المشاريع، تزداد حاجتنا إلى ضمان أنّ المشاريع قيد التطوير تستوفي أعلى معايير التميّز، وخصوصا بسبب الدور الذي تؤديه في تقدّم دول مجلس التعاون الخليجي ككل. وعليه، وُضع برنامج الجوائز لتكريم المشاريع المنجزة، وقد بات معيارا لتميّز المشاريع منذ تأسيسه».

استخراج النفط والغاز من الصخور

تقرير: الولايات المتحدة لن تعتمد على نفط الشرق الأوسط بحلول عام 2025

■ توسيع رقعة الاستكشافات نتيجة ارتفاع أسعار النفط والأزمة المالية التي تعرضت لها أمريكا

■ الولايات المتحدة تستهلك 18.8 مليون برميل يومياً

«كونا» - توقع تقرير اقتصادي متخصص ألا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الشرق الاوسط بحلول عام 2025 وذلك بفضل توصل الصناعة النفطية فيها الى وسائل غير تقليدية اهمها استخراج النفط والغاز من الصخور فيما يعرف بـ«النفط الصخري».

واوضح التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية وخص بنشره وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان الازمة المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة وارتفاع اسعار النفط هما دفعها لتوسيع رقعة الاستكشافات عبر اللجوء للغاز الصخري والنفط المعتمد استخراجه على التقنيات المتقدمة التي تمتلكها واشنطن دون غيرها.

واشار الى ان الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للطاقة في العالم لتصدرها قائمة أكبر الاقتصادات العالمية بحجم ناتج محلي يتعدى حاجز الـ14 تريليون دولار وقد ظلت طوال العقود الماضية معتمدة على نفط الشرق الأوسط في تنمية اقتصادها إلى أن تعرض اقتصادها للأزمة المالية خلال عام 2008 بالتوازي مع تفاقم أسعار النفط وبلوغه أعلى مستوياته التاريخية.

وذكر ان الرئيس الامريكي اوباما جاء ليعلن ضمن برنامجه الاقتصادي أن هناك العديد من الخطط الراهنة لزيادة إنتاج الولايات من النفط والغاز الطبيعي والتي قد تؤدي في النهاية إلى تحول في العلاقة مع الشرق الأوسط إذ ستصبح واشنطن مصدرا صافيا للطاقة.

والمح الى ان ذلك جعل العديد من المحللين يرون أن الولايات المتحدة أصبحت في سبيلها لتخطي المملكة العربية السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم بحلول عام 2017 كما انه بحلول عام 2016 قد تصبح البلاد مصدرا صافيا للغاز الطبيعي.

ولفت الى أن الزيادات الضخمة المحققة في السنوات الأخيرة في إنتاج أميركا من النفط الخام وسوائل الوقود الأخرى والآفاق الواعدة بمزيد من النمو سلطت الأضواء على إمكانية أن تتجاوز الولايات المتحدة السعودية قريبا لتصبح المنتج العالمي الرئيسي.

وبين ان زيادة معدل الإنتاج من النفط قد يعزز الاقتصاد الأميركي بقوة بل قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط بفعل اثره على توازن أسواق النفط الخام والمشتقات العالمية ولكن على الرغم من ذلك فان هناك فريقا من المحللين النفطيين الذين يرون أن السعودية ستستمر في لعب دورها المتميز والحيوي في السوق النفطية العالمية وإن كان ذلك بفعل استمرارها في دعم استخدامات الطاقة بكل انواعها التقليدية والمتجددة.

والقى التقرير الضوء على واقع قطاع النفط في الولايات المتحدة الامريكية ومدى مساهمة النفط الصخري في زيادة الانتاج الأمريكي من النفط مشيرا الى ان الولايات المتحدة تستهلك 8ر18 مليون برميل يوميا من النفط وتستورد 49 في المئة من إجمالي استهلاكها من النفط والمنتجات للتلبية الطلب المحلي في حين بلغ احتياطيها المثبت 27ر23 مليار برميل فقط في 2011 أي 10 في المئة من احتياطي السعودية المثبت البالغ نحو 265 مليار برميل.

واوضح ان متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط والسوائل وصل إلى 5. 6 ملايين برميل يوميا في سبتمبر 2012 وهو الأعلى منذ 1998 حيث ارتفع إنتاجها بمقدار 900 الف برميل يوميا من زيادة إنتاج النفط الصخري.

واكد التقرير ان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت نهجها بالبحث والتنقيب عن النفط والغاز الصخري للابتعاد عن نفط الشرق الأوسط منذ مطلع العقد الأول من القرن ال21 وذلك لإحياء الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنت عنها أمريكا منذ الحظر النفطي في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 عندما حدث ضغط على أمريكا ودول الغرب وبدأ الإنتاج من الاسكا ودول أمريكا الجنوبية وكندا وبعد أحداث 11 سبتمبر زاد التوجه الأمريكي في الاعتماد على النفط من خارج دول «أوبك» خصوصا النفط الذي يأتي من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية أي من غير منطقة الشرق الأوسط.

وقال ان اكتشاف الغاز الصخري أحدث ثورة عظيمة في مجال الطاقة حيث أسهم ذلك في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة وبالتالي التقليل من استيراده من منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم حيث ان هناك عجزا ماليا كبيرا لدى أمريكا لذا من الصعب الاستمرار في الاعتماد على النفط وفاتورته المكلفة.

واوضح التقرير ان السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة معدلات الانتاج المحلي ادت إلى انخفاض الواردات الأمريكية من النفط ومشتقاته خصوصا من النفط الخفيف من نحو 14 مليون برميل يوميا في 2005 إلى نحو 5. 10 ملايين في الوقت الحالي أي بتراجع 5. 3 ملايين برميل يوميا وهو ما يعني أن لزيادة الإنتاج الأميركي آثارا كبيرة في أسواق النفط العالمية بسبب انخفاض الواردات.